مركز التدريب و الدراسات السكانية
جامعة صنعاء

الزواج المبكر :
دراسة في المفهوم و الأسباب و الآثار

بحث مقدم من الطالبات :
نوال عبد الرحمن حمزة
سعاد هادي الحابسي
ليلي محمد الحزورة
حنان ناصر حاجب

إلى مركز التدريب و الدراسات السكانية – جامعة صنعاء – جزء من متطلبات الحصول على دبلوم عالي في الدراسات السكانية

إشراف الدكتور :
قائد محمد عقلان

٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ سورة البقرة (٢٨٦)

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قائمة المحتويات	د-هـ
الإهداء	ز
شكر وتقدير	ح
مقدمة	١
الفصل الأول : مفهوم الزواج المبكر و أسبابه	١٦-٣٦
المبحث الأول : مفهوم الزواج والرؤية الشرعية والقانونية	١٩
المطلب الأول : مفهوم و مقاصد الزواج	١٩
أولاً : تعريف الزواج .	١٩-٢٠
ثانياً : مقاصد الزواج .	٢١
ثالثاً : مفهوم الزواج المبكر .	٢٢-٢٣
المطلب الثاني : الرؤية الشرعية والقانونية للزواج المبكر	٢٤
أولا : الشريعة الإسلامية	٢٥-٢٦
ثانيا : القانون اليمني	٢٧-٢٨
ثالثاً : الاتفاقيات الدولية	٣٠-٢٩
المبحث الثاني: أسباب الزواج المبكر	٣١
المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية	٣١-٣٤
المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية و الثقافية	٣٥-٤١
المطلب الثالث : الأسباب القانونية.	٤٢-٤٤
الفصل الثاني : أثار الزواج المبكر	٤٥
المطلب الأول : الآثار الصحية	٤٨-٥١
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية	٥٢
المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية	٥٣-٥٤
الخاتمة	٥٥-٥٨
المراجع	٥٩-61

قائمة الجداول

م	عنوان الجدول
١	جدول يبين النسبة المئوية للأسرة الفقيرة فقراً حادا وفجوة وحدتها في وحدتها في محافظة اليمن العشرين لعام ١٩٩٩م.
٢	جدول يبين حجم الأسرة على مستوى كل محافظة حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤م.

الإهداء

إلى والدينا الأعزاء،

برأً وإحساناً.....

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بعظمته وجلاله نحمده أن وفقنا لإنجاز هذا الجهد المتواضع على الرغم من كثرة الصعاب والشاغل التي مررنا بها إلا أننا قصدنا في هذا البحث المتواضع فالمسئولية تقع على عاتقنا نحن الباحثات و المرء لا يخلو في جميع أطواره من نقص ؛ فالشكر موصول أولاً وثانياً لشخصيات و مؤسسات علمية مدوا إلينا يد المساعدة من بينهم الدكتور/ قائد محمد عقلان الذي يجسد لنا في جميع تعاملاته معنا روح العلم بتواضعه وعلمه ونحمد الله على أن جعله مشرفاً ومعلماً لنا.

و إننا نتقدم بالشكر الجزيل والدراسات السكانية بجامعة صنعاء ممثلة بالقسم العلمي الشامخ الذي نعتز بالانتماء له بكل ما حصدناه من إنجاز علمي ومعرفي ونتوجه على أيدي أساتذة مخلصين نذكر منهم أ.د/ عبدالحميد داود سعد/ كينة هاشم ، أ.د/ ريحانة حمُد ، د/حسين فروان ، أ.د/خالد طميم ، د/محمد الحداد ، د/نجيبة باحبيش ، أ. د/أحمد عقبات ، د/ جمال الوحيشي ، أ/ إيمان الجوفي ، أ.د/علي الصبري.

كما أننا لا نغفل جزيل الشكر والعرفان للأخوة والأخوات في المكتبات التالية:

المركز الوطني للمعلومات ، اللجنة الوطنية للمرأة وأمركز التدريب والدراسات السكانية ، اتحاد نساء اليمن ، مركز دراسات أبحاث النوع الاجتماعي ، مجلس الأمومة والطفولة المركز اليمني للبحوث الاجتماعية حيث كان لهم المجهود الأكثر في إنجاز ما قمنا به راجياً من الله أن ينفع به و الله ولي التوفيق.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لإبائنا وأمهاتنا الأفاضل وإخواننا وأخواتنا على إتاحة الفرصة لنا لمواصلة الدراسات العليا و الذين ساندونا في كل لحظة.

مقدمة

إن الإسلام حرص على تكوين الأسرة من خلال الزواج و الذي جعله حلاً لكثير من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع مثل انتشار الفواحش و غيرها من المشكلات التي تنتشر بين الشباب ، فالزواج سنة من سنن الحياة الكونية والتي كرم الله بها الإنسان وميزة عن سائر المخلوقات الأخرى ؛ لكون الزواج يعد من أهم القرارات المصيرية التي يتخذها الفرد في حياته نظراً لإرتباطه بتأسيس أسرة وتنشئة أجيال المستقبل ، وأي خلل في قرار الإختيار تكون عواقبه

كبيرة وسلبية على الأفراد وعلى المجتمع ، فلابد من التفكير بشكل جدي والتريث قبل اتخاذ قرار الزواج وخصوصاً فيما له صلة بسن كلَ من الزوج والزوجة ، فالزواج يمثل ضرورة بيولوجية واجتماعية في حياة الإنسان وهو نظام اجتماعي يتأثر بالجانب الاجتماعي من دين وأعراف وعادات و تقاليد ، أكثر مما يتأثر بالجانب البيولوجي.

إن سن الزواج لم يحدده الشرع و جعله مرتبطاً بالاستعداد العقلي و النفسي و الجسمي و القدرة على تحمل المسئوليات لكلاً من الذكر و الأنثى و ترك ذلك لظروف كل حالة ومن مكان إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى ، ولو كانت هناك مصلحة في التحديد لحدده الله سبحانه وتعالى . وحيث كانت المصلحة فثم شرع الله وحيثما كان الضرر كان النهي و التحريم .

وفي هذا السياق تعد قضية الزواج المبكر أحدى الظواهر الاجتماعية المتفشية في اليمن والتي تحظى باهتمام متزايد في الوسط البحثي نظراً لزيادة المشاكل الناجمة عنه وما تعكسه من آثار سلبية على المستوى الصحي و الاجتماعي على المرأة خاصة والرجل والمجتمع عامةً .

وتعتبر ظاهرة الزواج المبكر في مجتمعنا اليمني من أبرز موروثات القيم الاجتماعية الضارة للمرأة ومن الأعراف السائدة خصوصاً في الأرياف وذلك باعتبار أن الزواج صيانة للعرض والشرف ومن الانحراف إلى جانب ذلك استكمالاً لنصف الدين .

يُعد المجتمع اليمني أكثر تعرضاً للأضرار الناجمة عن ترسخ بعض الأعراف والقيم التقليدية المروجة لحصر نشاط المرأة في حدود دورها الإنجابي ، و ما يترتب عنه من وظائف العناية المحصورة بالأطر الضيقة للمنزل و الأسرة وهي الوظائف التي كلما زاد عدد المتفرغات لها كلما تقلص النشاط الاقتصادي للمرأة وهمشت عن الإسهام الفاعل في مجرى العملية التنموية وعن الاهتمام بالشأن العام بمختلف مجالاته.

والمقصود بالزواج المبكر في هذه الدراسة كما ترى الباحثات بأنه: هو الزواج الذي يتم قبل النضوج الجسدي و النفسي والعقلي لكل من الذكور و الإناث أي انه الزواج الذي يتم قبل سن الثامنة عشر وخاصة للمرأة والتي تكون فيها أعضائها البيولوجية والسيسولوجية لم تكتمل نموها بعد أو لا تزال ضعيفة من أجل تحملها للحمل والإنجاب.

اشكالية البحث

تتجسد أشكالية الدراسة في الإنعكاسات والآثار الصحية والاقصادية والاجتماعية الناجمة عن ظاهرة الزواج المبكر وكلفة فاتورتها المجتمعية مادياً وحضارياً وتنموياً ومن أبرز تلك الإشكاليات:

- ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة و الأطفال دون سن الخامسة .
- ومن الناحية الاجتماعية يؤدي الزواج المبكر إلى تسرب الفتيات من التعليم و بالتالي انتشار الأمية و ارتفاع معدل النمو السكاني بسبب ارتفاع معدل الخصوبة الكلية للمرأة .
- ومن الناحية الاقتصادية غياب المرأة عن المشاركة الاقتصادية في سوق العمل يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاعالة وتدني مستوى المعيشي للأسرة و بالتالي زيادة نسبة الفقر بين الأسر اليمنية.
- إعاقة عملية التنمية.

وبالتالي فإن الأسئلة التي تثير ذاتها هنا هي:

- ما المقصود بالزواج المبكر ؟
- ما هي اسبابه ودوافعه ؟
- ما هي الاثار التي يخلفها الزواج المبكر في المجتمع؟

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية الاشكالية التي يطرحها البحث وآثارها السلبية بالرغم من انتشار هذه الظاهرة منذو الأزل ، ولكنها لم تلق الاهتمام أو لم تكن تشكل مشكلة بحد ذاتها ، ولكن في الوقت الحاضر أصبحت من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الأفراد والمجتمع على حد سواء وبالتالي تكمن أهمية البحث في :-

- أنه يسلط الضوء على أهم إشكالية اجتماعية يعاني منها المجتمع اليمني بالبحث والتحليل.
- توعية أفراد المجتمع بالمخاطر التي تنجم عن الزواج المبكر.
- إستقادة المهتمين بقضية الزواج المبكر من خلال وضع المعالجات التي يمكن العمل بها للحد من هذه الظاهرة.
- رفد المكتبة اليمنية ببعض المعلومات العلمية عن ظاهرة الزواج المبكر .

أهداف البحث:

نسعى من وراء هذا البحث إلى بلوغ جملة من الأهداف الرئيسية هي :

١. إيضاح مفهوم الزواج والزواج المبكر.
٢. تحديد وتحليل اسباب الزواج المبكر.
٣. إيضاح آثار الزواج المبكر على المجتمع من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية .
٤. الخروج بتوصيات مقترحة للحد من هذه الظاهرة وتقليص آثارها السلبية .

فرضية البحث:

قضية الزواج المبكر تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية المتفشية في المجتمع اليمني سيما الريفي منه ، وهي ظاهرة مرتبطه إرتباط طردي بالاوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتدنية لبعض الأسر ، بمعنى أنه كلما كان المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للأسر متدنياً كلما كانت هذه الاسر أكثر عرضه للوقوع في فخ هذه الظاهرة خصوصاً تزويج الفتيات ، هذا من حيث الاسباب الرئيسية للزواج المبكر ، أما من حيث الآثار السلبية الناجمة عنه فهي كثيرة صحية واقصادية واجتماعية وتنموية .

منهج البحث :

فقد تم أستخدام كلً من المنهج الاحصائي والمنهج الوصفي التحليلي لكونه أنسب المناهج لهذا النوع من البحوث ، حيث أنه يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً.

خطة البحث:

من أجل التحقق من صحة هذه الفرضية قسم هذه البحث على فصلين :-

الفصل الأول :مفهوم الزواج المبكر وأسبابه

يهتم هذا الفص بالتأصيل النظري لمفهوم الزواج ومقاصد الزواج والزواج المبكر كما أنه يقدم لمحة عن الرؤية الشرعية والقانونية الخاص بالقانون اليمني والاتفاقيات الدولية عن الزواج المبكر ، وبعد التقديم السابق نتناول أسباب الزواج المبكر بالتفصيل سواء كانت أسباب اقتصادية أم اجتماعية و ثقافية .

الفصل الثاني :آثار الزواج المبكر

وفي هذا الفصل سيتم أبرز الآثار المترتبة من الزواج المبكرسواء كانت على المستوى الفردي (صحة الأم والطفل) المتمثلة بالآثار الصحية وعلى المستوى المجتمعي بالآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية.

وفي الختام نستعرض بعض الاستنتاجات التي توصلنا إليها وأستخلاص بعض الحلول والمقترحات من أجل الحد من أنتشار ظاهرة الزواج المبكر في اليمن.

محددات الدراسة

الإطار الزمني :٢٠٠٨

الإطار المكاني : الجمهورية اليمنية

إدوات جمع المعلومات :

أعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية وهي التقارير والأحصاءات والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

<u>الدراسة الأولى</u> : الزواج المبكر في اليمن " بحث معلوماتي لحملة مناهضة الزواج المبكر في محافظتي حضرموت والحديدة " مركز ابحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية " مركز دراسات المرأة سابقاً

عينة الدراسة : ٤٤٦٥-٤٧٧٣ مشارك ومشاركة.

أهداف الدراسة :

- عرض نتائج الدراسة بشكل تقرير تحليلي مدعم بالبيانات الكمية للمناصرين.
- مناطق الدراسة المحددة لتغطية الفجوة في المعلومات.
- البنية الاجتماعية وتأثيراتها على الزواج المبكر.
- درجة التأثير.
- التوجه الاقتصادي وممارسة الزواج المبكر
- ارتباط الزواج المبكر بالقضايا الأخرى.
- طبيعة الفئات المستهدفة.
- طرق اتخاذ القرار في الزواج المبكر.
- التحديات والمخاطر التي قد تتعرض لها الحملة وكذا الفرص المتاحة.
- الوسائل التي تحد من الزواج المبكر.

نتائج الدراسة :

- انتشار الزواج المبكر:

- بين النساء بلغ ٥٢.١%.
- بين الرجال ٦.٧%.

- متوسط الفارق بين الزوجين:
  - الأزواج في الأغلب أكبر ب ٧-١٠ سنوات من زوجاتهم.
- الطلاق، تعدد الزوجات ، والزواج مرة ثانية:
  - هناك ارتباط بين الزواج المبكر وكل من:
  - انتشار حالات الطلاق فهو أعلى بين النساء المتزوجات مبكراً
  - في تعدد الزوجات هناك أكثر من حالة زواج تزوج الرجل بامرأة عمرها أقل من ١٨ سنة.
  - زواج الفتاة المطلقة مقبول، ولكنه تقريباً صعب، خصوصاً في منطقة سئيون.
- الصحة والعلاقة الجسدية
  - تجارب الزوجات اللواتي تزوجن وأعمارهن أقل من ١٨ سنة:
  - لم يكن مهيئات للعلاقة الجسدية مع الزوج.
  - كان لديهن قصور في المعلومات المتعلقة بالعلاقة الجسدية،والصحة التناسلية، والصحة الإنجابية.
  - عدم توفر العلاج للمشاكل التناسلية والأمراض التناسلية المنقولة.
- صحة الأم :
  - ١٩% من مجموع وفيات الأمهات هو بين النساء التي يتراوح عمرهن بين ١٥-١٩ سنة.
  - متوسط إجهاض الأمهات هو ٠.٥٦% بين النساء تحت سن ١٨ سنة و ٠.٨% بين النساء أكبر من ١٨ سنة.
  - ٦٥% من النساء لا يحصلن على أي نوع من أنواع العلاجات التناسلية على الإطلاق.
  - تفشي أمراض الناسور ، الأنيمياء وسوء التغذية بين الصغيرات (والمتوقع أن يصبحن أمهات)
- الصحة العقلية:
  - تجارب الزوجات اللواتي تزوجن وأعمارهن أقل من ١٨ سنة:
  - قلة المهارات والقدرات للأعتناء بالأطفال مما يؤدي إلى الكرب والقلق بين الأمهات الصغيرات.
  - الزوجات الصغيرات في السن يشعرن بعدم الأمان.
  - نمو الشعور بالألفة والطمأنينة يؤثر بشكل إيجابي.
- المهارات الحياتية:
  - الزواج المبكر يشمل على:
  - عدم وجود وقت لأستغلال الفرص واكتساب مهارات الحياة.
  - يعمل كحاجز فهو يمنع المرأة من اكتساب المعرفة بالسياسة والدين والمجتمع
- التعليم:
  - الاستمرار بالتعليم يؤخر الزواج.
  - هناك علاقة وثيقة بين مستوى تعليم الوالدين والسن المناسب لزواج البنت. فكل ما كان التعليم عالي يكون الزواج غير مبكر.

- هناك روابط بين ترك المدرسة والقرارات المتخذة لترك التعليم العالي.

- الفقر:
  - هناك حلقة أو دائرة بين الزواج المبكر، والأمية ، وقلة المهارات، والإنجاب المبكر وقلة الدخل.
  - يتم دفع بالأولاد من الأسر الفقيرة لبدأ العمل مبكراً لتوفير متطلبات المعيشة.
  - الفقر يؤدي إلى الزواج المبكر للفتيات وتأخير سن الزواج للرجال.
- حقوق المرأة والطفل:
  - وقعت اليمن على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والبرتوكول الاختياري الملحق بها، واتفاقية حقوق الطفل.
  - لم تتخذ أي خطوات من قبل الحكومة لتحقيق متطلبات هذه الاتفاقيات، تحت ما قد يكون معروف بأن الزواج المبكر هو عبارة عن عُرف تقليدي يؤدي إلى العنف ضد المرأة والطفل.
  - انتهاك لحقوق الأمان والكينونة.
- الجوانب الايجابية:
  - نسبة كبيرة من الآباء يفضلون زواج الأبناء بعد سن ١٨، ولكنهم يذعنوا للعرف نتيجة للضغوط الاجتماعية والخوف المتعلق بالأخلاق والعنوسة.
  - هناك محاولات من الأفراد المناصرين لتشريع سن ١٨ سنة قانونيا كحد أدنى لسن الزواج مع بعض المنظمات.
  - هناك معرفة بقضية الزواج المبكر في المجتمع المدني.
  - عدد غير عادي، في الأغلب الأسر مستعدة للمشاركة في الحملة احضار المستفيدين-التمويل-التدريب...الخ
- معوقات حركة النساء
  - العزل الاجتماعي أو الفصل والمنع من الحركة.
  - التقاليد تقف ضد دخول النساء الحياة العامة.
  - معوقات خاصة بالفئة الاجتماعية.
  - العشيرة والمؤسسات الاجتماعية الفرعية تفضل أعطاء المرأة الحركة داخل نشاط العشيرة.
- المخاطر- الموجودة والمحتملة
  - الفجوات في التعهدات الحكومية.
  - الفجوات في قدرات برامج الشركاء.
  - الفساد-توقعات الاستفادة المالية بين الممثلين.
  - تفاوت نسبة التقدم في الحملة.
  - التهديدات من بعض الجماعات الدينية، وبعض الأئمة والمفتين الذين ربما قد يشعرون بالتهديد أو يرون أن الحملة من الغرب.
  - التعارض الإيديولوجي مع بعض المنظمات المشاركة.
  - إقصاء النساء أو مشاركتهن القانونية نتيجة لفصلهن ومنعهن من الحركة.

<u>الدراسة الثانية</u> : بلقيس جباري، التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الوالدية والصحة النفسية للأبناء ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،٢٠٠٣، جامعة صنعاء

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الوالدية والصحة النفسية للأبناء وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مستوى التواقق الزواجي في الأسرة اليمنية ؟
٢. ما أساليب المعاملة الوالدية الأكثر شيوعاً و استعمالاً بين الأباء؟
٣. ما مستوى الصحة النفسية للأبناء؟
٤. ما العلاقة بين التوافق الزواجي و أساليب المعاملة الوالدية؟
٥. ما العلاقة بين التوافق الزواجي و الصحة النفسية للأبناء؟
٦. الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة معنوية في الصحة النفسية للأبناء تبعاً لأساليب المعاملة الوالدية؟
٧. ما العلاقة بين كل من التوافق الزواجي للأباء وأساليب المعاملة الوالدية والصحة النفسية للأبناء تبعاً للمتغيرات الآتية منفردة ومجتمعة:
   - المستوى التعليمي للزوجين .
   - عمر الزوجين.
   - فارق السن بين الزوجين.
   - عدد الأبناء.
   - الاختيار الزواجي.
   - عمل الأم.

عينة الدراسة:

تكونت عينة البحث من (٣٠٠) أسرة ضمنت (٣٠٠) طالب وطالبة من الملتحقين بالصف الأول والثاني الثانوي في ثمان مدارس خاصة وحكومية ، وآبائهم وأمهاتهم.

نتائج الدراسة:

كان من أهم نتائج البحث ما يأتي:

١. أظهرت النتائج أن مستوى التوافق الزواجي أعلى من المتوسط الفرضي حيث كانت نسبة (٦٨%) من الأزواج و الزوجات ضمن المستوى المتوسط للتوافق الزواجي ، و كانت نسبة (١٥.٣%) من الأزواج و الزوجات ضمن المستوى المرتفع ، بينما كانت نسبة (١٦.٧%) ضمن المستوى المنخفض للتوافق الزواجي.
٢. أن التوافق الزواجي لدى الأزواج أعلى منه لدى الزوجات .
٣. أن الأسلوب التسلطي هو أكثر أساليب المعاملة الوالدية شيوعاً و استخداماً من قبل الوالدين مع أبنائهم .

٤. أن نسبة (٦٨.٧%) من الأبناء صحتهم النفسية متوسطة ، ونسبة (١٧.٧%) صحتهم النفسية مرتفعة ، بينما نسبة (١٤.٣%) من الأبناء صحتهم النفسية مرتفعة .
٥. توجد علاقة موجبة بين التوافق الزواجي و الصحة النفسية للأبناء ، فكلما ارتفع التوافق الزواجي ارتفع مستوى الصحة النفسية للأبناء.
٦. كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج و الزوجة كلما ارتفع مستوى التوافق الزواجي لديهما..
٧. ازدياد عدد الأبناء يؤدي إلى انخفاض مستوى التوافق الزواجي للزوجين.
٨. كان المستوى التعليمي للزوج و الاختيار الزواجي أكثر المتغيرات إسهاماً في التوافق الزواجي.
٩. كان الاختيار الزواجي وعدد الأطفال أكثر المتغيرات إسهاماً في استعمال الأسلوب الديموقراطي و الأسلوب التسيبي ، بينما كان مستوى تعليم الزوج أكثر المتغيرات إسهاماً في استعمال الأسلوب التسلطي.
١٠. كانت اكثر المتغيرات إسهاماً في الصحة النفسية للأبناء هي: عمر الأب، المستوى التعليمي للأب ، الاختيار الزواجي ، عمل الأم .

<u>الدراسة الثالثة:</u> تحديد سن الزواج - دراسة فقهية قانونية مقارنة - إعداد د/عبدالمؤمن شجاع الدين - الأستاذ بكلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء ٢٠٠٨

تم في الدراسة أستعراض الأتي :

المبحث الأول: ماهية الزواج، ويتضمن تعريف الزواج وغايته والحكمة منه وأضرار الزواج المبكر حسبما ورد في الدراسات الطبية المتخصصة.
المبحث الثاني: تحديد سن الزواج في الفقه والقانون ، وسوف نبين في هذا المبحث موقف الفقهاء المتقدمين والمتأخرين من تحديد سن الزواج، وكذا موقف القانون اليمني والقوانين العربية والاتفاقيات الدولية من هذا الموضوع، وسوف نذكر الرأي الذي نراه جديراً بالترجيح بعد المناقشة للأدلة كما سنذكر أسباب الترجيح.

نتائج البحث:

- الزواج والنكاح لفظان يطلقان على شيء واحد، وتعريفه عند الفقهاء عقد وضع شرعاً ليفيد حل استمتاع الرجل بالمرأة وحل استمتاع المرأة بالرجل قصداً على الوجه المأذون فيه شرعاً، وحكمته عند الفقهاء حفظ النوع الإنساني من الفناء، وتحقيق نعمة الله والتحصين للفروج، وقد عرّف القانون الزواج وبيّن الحكمة منه في المادة(٦) التي نصت على أن الزواج هو ارتباط بين زوجين بعقد شرعي تحل به المرأة للرجل شرعاً وغايته تحصين الفروج وإنشاء أسرة قوامها حسن العشرة.
- يذكر المتخصصون أن للزواج المبكر قبل البلوغ أضرار بالغة أهمها أحداث تغيرات فسيولوجية وهرمونية في جسد الصغيرة تربك عملية النمو لدى الصغيرة وتؤثر على صحتها على المدى المتوسط والطويل، كما يترتب على الزواج قبل اكتمال النضج الجنسي الكثير من المعاناة والآلام والتمزق للفتاة الصغيرة والخوف الذي يؤدي إلى إصابتها بأمراض نفسية وعصبية، كما يؤدي حملها إلى إصابتها بآلام الظهر والنزيف المستمر وفقر الدم والتهابات المهبل وآلام البطن والتسمم الحملي كما يحدث لهن الإجهاض في

أحيان كثيرة، كما أن مواليدهن يعانون من نقص الوزن ويتعرضون لأمراض كثيرة، وهذه الأمراض والأعراض تؤدي في أحيان كثيرة إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الزوجات الصغيرات ومواليدهن حسبما تشير إليه الإحصائيات في هذا الشأن.

- قوله تعالى **﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾** هو الذي يشترط البلوغ لغرض الزواج، وقد اتفق الفقهاء المتقدمون في تفسير هذه الآية على أن المراد بالبلوغ في هذه الآية هو الصلاحية للزواج، واتفقوا أيضاً على أن بلوغ الزواج يكون إما بالسن وإما بالعلامات- ولكنهم اختلفوا في قدر سن البلوغ فقد ذهب الشافعي والزيدية إلى أن سن البلوغ هو خمس عشرة سنة للفتى والفتاة معاً، وحجتهما حديث ابن عمر في حين ذهب أبو حنيفة والزمخشري والمالكية إلى أن سن بلوغ الزواج هو ثمان عشرة سنة للفتى وسبع عشرة سنة للفتاة، وحجتهما أن بلوغ الزوجين يعني التمام والكمال، وذلك لا يتم إلا في هذه السن لقوله تعالى **﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾**[1]

واختلف الفقهاء المتقدمون في بلوغ الزواج بالعلامات وهي الاحتلام وغلظ الصوت وانشقاق أرنبة الأنف وكذا نهود الأنثى وإنبات شعر العانة والشارب والإبط واخضرار شارب الرجل. ولأن الأمارات غير مضطردة وغير مستقرة وغير منضبطة وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، ولذلك فإن الفقهاء يعتدون بالسن لأنه منضبط أكثر من اعتدادهم بالعلامات لعدم انضباطها.

- اختلف الفقهاء المعاصرون في تحديد سن الزواج على قولين:

الأول يذهب إلى عدم تحديد سن الزواج واستدلوا بأدلة كثيرة منها قوله تعالى (واللائي لم يحضن) والمقصود بذلك هن المطلقات الصغيرات وهذا يدل على جواز زواج الصغيرة قبل الحيض وكذا زواج النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة وهي بنت ست سنين.

أما أصحاب القول الثاني: فقد ذهبوا إلى جواز تحديد سن الزواج، واستدلوا بأدلة كثيرة منها أن الشريعة الإسلامية لا تمنع تحديد الحد الأدنى للزواج.

- جميع القوانين العربية تحدد الحد الأدنى للزواج عدا القانون اليمني
- كان القانون اليمني يأخذ بمبدأ تحديد سن الزواج قبل تعديلات عام ١٩٩٨م حيث تراجع القانون عن هذا المبدأ، وأجاز زواج الصغير – وقد انفرد القانون اليمني في هذا المسلك بخلاف القوانين العربية التي تنص على مبدأ تحديد السن الأدنى للزواج.
- الاتفاقيات الدولية وهي اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سداو اللتين وقعت عليهما اليمن والتزمت بهما توجبا تحديد الحد الأدنى للزواج بـ (١٨) سنة للفتى والفتاة معاً.

صعوبات البحث :

مررنا أثناء إعداد هذا البحث والذي أستغرق أقل من شهرين ، بالعديد من الصعوبات ولعل معظمها يرجع إلى طبيعة المرحلة الزمنية التي تم فيها إعداد هذا البحث والتي يمكن وصفها بضيق الوقت الذي يمكن عمل فيهمبتكلش ل م ن جميع الجواند ب ؛ بالإضافة أن معظم المراجع كانت أوراق عمل تنقصها بياناتها كمرجع مثل المكان التي قدمت ولمن قدمت وتاريخها فهي تذكر عنوان الورقة وأسم مقدمها فقط وبالتالي لم نستطيع الأخذ منها كمرجع أساسي.

---

(١) سورة الأنعام، آية(١٥٢).

أن معظم الدراسات وأوراق العمل تأخذ من نفس الموضوع التكرار للمعلومات الواردة وعدم وجود دراسات حديثة بإستثناء دراسة الزواج المبكر في اليمن في محافظتين (الحديدة ، حضرموت).

إلى جانب ذلك تعارض الوقت مع شهر رمضان الكريم وخاصة ما يتميز به الدوام في شهر رمضان في اليمن.

الفصل الأول : مفهوم الزواج المبكر وأسبابه

يعتبر الزواج الركيزه الأساسيه التي تقوم عليه الأسرة في أي مجتمع من المجتمعات وهو يمثل ظاهره بيولوجيه واجتماعيه في حياة الانسان ، فالزواج لدى الانسان هو نظام اجتماعي يتأثربعددمن الجوانب كالدين والاعراف وعادات وتقاليد. ولكون المجتمع اليمني مجتمع ملتزمدينيا واسلاميا فهو يعتبر الزواج واجبا دينياً في المقام الاول فَهو نصف الدين بالإضافه إلى إحصان الرجل والمرأه ضد اي خطأ قد يقعان فيه .

ومما نلاحظه ان معظم الأسر اليمنيه تقوم بتزويج أبنائها في سن مبكره اما بمجرد بلوغهم او قبل البلوغ وهذا مرتبط بالنظام والقيم السائده في المجتمع ، والذي يعتبرون أن الزواج المبكر هو صيانة من الانحراف واستكمالاً لنصف الدين .

كما ان اراء الفقهاء في مدى القبول والرفض في الزواج المبكر مازال في اختلاف خاصة ان الشريعة الإسلامية لم تحدد سناً للزواج ، ولكن محاولة من المشرع في إصدار بعض القوانين والتي سيتم تناولها في هذا الفصل .

يعتبر الزواج المبكر عائق أمام أفراد المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص في المشاركة الفاعلة في التنمية ، بحيث لا تذكر أي مشكلة من المشاكل الاجتماعية إلا ولها ارتباط بالزواج المبكر فأسباب الزواج المبكر منتشرة منها الأسباب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبالتالي سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كما يلي :

المبحث الأول : مفهوم الزواج والرؤية الشرعية والقانونية

وينقسم إلى :

المطلب الأول : مفهوم الزواج و مقاصده

المطلب الثاني : الرؤية الشرعية والقانونية للزواج المبكر.

المبحث الثاني : أسباب الزواج المبكر

وينقسم إلى :

المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية

المطلب الثاني : الأسباب الاجتماعية والثقافية

المطلب الثالث : الأسباب القانونية .

المبحث الأول : مفهوم الزواج والرؤية الشرعية والقانونية

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مساهمة متواضعة و ذلك بطرح مفاهيم الزواج المتعددة لغة و اصطلاحاً ووجهات نظر مختلفة ، بالإضافة إلى مفاهيم الزواج المبكر وحكم الشريعة الإسلامية و موقف القانون اليمني من الزواج المبكر حرصاً على الالتزام بهما كونهما الموجهين الأهم لحياتنا و تأتي الاتفاقيات الدولية في المرتبة الثانية.

المطلب الأول : مفهوم الزواج والزواج المبكر

يُعد الزواج سنة من السنن الكونية و التي شرعها الله لخلقه من أجل المحافظة على النوع وكذلك النسل ، بالإضافة إلى وجود التكامل بين الزوجين حيث نتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم الزواج و الزواج المبكر وما هي مقاصد الزواج .

أولاً: مفهوم الزواج ومقاصده:

تعددت مفاهيم الزواج و التي يمكن استعراضها كما يلي:

١. الزواج في اللغة :

استعملت كلمة الزواج في اللغة العربية بمعنى الاقتران والازدواج وكليهما بمعنى واحد، فالزواج اقتران الشيء بشيءآخر كأن تقول زوجت الشيء بالشيء أي اقترانه به وجعلتهما زوجين بعد أن كانا منفصلين[٢] ، كما أن كلمة الزواج وكلمة النكاح جاءت بمعنى واحد في ألفاظ القرآن الكريم ، ومن ذلك قوله تعالى﴿ ***وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا*** ﴾[٣]، وقوله تعالى﴿ ***فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ***﴾[٤].

والزواج الصنف والنوع من كل شيء ، وكل شيئين مقترنين شكلين كانا أو نقيضين فهما زوجان، وكل واحد منهما زوج كالرطب واليابس والذكر والأنثى والليل والنهار والحلو

---

[٢] عبد المؤمن شجاع الدين ، تحديد سن الزواج دراسة فقهية قانونية مقارنة ، جامعة صنعاء ، مارس ٢٠٠٨.ص٤

٣ سورة النساء آية (٢٢)

[٤] سورة البقرة آية (٢٣٠)

والمر"[٥] ، قال تعالى ﴿ ***وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ*** ﴾[٦] ، و قال تعالى ﴿ ***وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ*** ﴾[٧] .

٢. الزواج في الاصطلاح الشرعي:

هو عقد يفيد المتعة بسلوتعاون كلال من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع و ائتناسه به طلباً للنسل على وجه الشرع.

٣. مفاهيم عامة للزواج :

تعددت المفاهيم للزواج حيث نذكر منها الآتي :

- يعرفه أحد الباحثين بأنه رابطة تقوم بين رجل وامرأة ينظمها العرف والقانون وترتب فيها حقوق وواجبات تتعلق بالزوجين[٨] .

- ارتباط الفرد بعلاقة وظيفية متبادلة قد لايمكن الخروج منها نفسياً إلا الموت[٩].
- هو عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال و النساء على حين يجمع معنى الأسرة بين الزواج والإنجاب ، كما هو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والأمتثال للمعايير الاجتماعية.والهو وسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية صورة التزاوج الجنسي بين البالغين[١٠] .

و استناداً إلى ما سبق ترى الباحثة أن مفهوم الزواج بأنه علاقة منظمة بين الرجل والمرأة تتم من خلال عقد ينظمه العرف والقانون يتحدد فيها الحقوق وواجبات الزوجين من اجل استمرارية الحياة المقدسة والحفاظ على النوع البشري والنسل.

ثانياً: مقاصد الزواج:

الشريعة الإسلامية حثت على الزواج وذلك لحكمة بالغة وغايات سامية من أهمها الآتي:

المحافظة على النوع الإنساني وحفظ النسل وذلك بتلبية حاجات النفس بالأمومة والأبوة من خلال تكوين الأسرة قال تعالى: ﴿ **الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾[١١].

---

[٥] إبتسام الظفري – ورقة عمل الزواج المبكر والتعليم – اللجنة الوطنية للمرأة – ص ٣.
[٦] سورة الحج آية (٥)
[٧] سورة البقرة آية (٣٥)
٨ معن خليل عمر - علم الاجتماع الأسرة،دار الشروق عمان الاردن ١٩٩٤م منقول عن مجلة العلوم الاجتماعية ص ١٥
٩ مجلة العلوم الاجتماعية – العدد (١٤) ص ١٥
١٠ سناء الخولي – الزواج والعلاقات الأسرية – دار النهضة العربية - ص ٥٦
[١١] سورة الكهف آية (٤٦)

سلامة المجتمع من الانحراف الخلقي من أجل المحافظة على الأنساب والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً بغياب الزواج الشرعي حيث شددت الشريعة الإسلامية العقاب لمن يرتكب هذه الجريمة لقوله تعالى﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [١٢].

٣. السكن الروحي والنفسي وتحصيل المؤانسة بين الزوجين ، فذلك يؤدي إلى إراحة القلب وتقويته على العبادة، فقد قال تعالى : ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[١٣].

تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الزوجين كلٌ فيما يخصه وحصول التعاون فيما بينهما والقضاء على النزعة الأنانية لديهما.

ثالثاً: مفهوم الزواج المبكر:

يعرف الزواج المبكر من الناحية الطبية والعلمية بأنه الزواج الذي يتم قبل اكتمال النمو والنضج الجسدي والنفسي خاصة للفتاة وحددت اليونيسيف UNCIF السن التي يتم فيها اكتمال النمو والنضج الجسدي والنفسي بأنها سن الثامنة عشر بناء على ذلك يعرف الزواج المبكر بأنه الزواج الذي يتم قبل سن الثامنة عشر[١٤] .

كما يعرفه أحدى الباحثين بأن المعنى الحقيقي للزواج المبكر من الناحية الطبية والعلمية هو الزواج قبل البلوغ فبالنسبة للفتاة الزواج المبكر هو زواجها قبل الحيض ، وأما تسمية من تتزوج قبل الثامنة عشرة بأنه زواج مبكر فهذا لا يستند إلى قاعدة علمية أو قاعدة شرعية فأمر الزواج مربوط بالبلوغ والبلوغ عند الفتاة هو الفترة الزمنية التي تتحول فيها الفتاة من طفلة إلى بالغة وخلال هذه الفترة تحدث تغييرات فسيولوجية وسيكولوجية عديدة والبلوغ ليس بحدث طارئ وإنما هو فترة من الزمان قد تتراوح ما بين سنتين وست سنين ويرتبط بعوامل جينية أي وراثية وعوامل معيشية وصحية وفي آخر هذه الفترة يحدث الحيض وعندها تصبح الفتاة بالغة [١٥].

وعلى الرغم من موضوعية الآراء السابقة إلا أنه ينقصها العمق في التحليل للنظر لمسألة الزواج و التي تنظر على البعد البيولوجي فقط و عدم التعمق في مسألة الزواج كمسئولية اجتماعية

---

[١٢] سورة النور آية (٢)

[١٣] سورة الروم آية (٢١)

[١٤] نجاة صايم ، الزواج المبكر في المجتمع اليمني–دراسة نظرية- اوكسفام.

١٥ حسام الدين عفانه، الزواج المبكر،دراسة موجزة ،مقدمة لمؤتمر المرأة الفلسطينية وتحديات الأسرة المعاصرة،المنعقد في جامعة النجاح الوطنية ٢٤-٢٠٠٠/٤/٢٥

لدى الزوجين الخصوبة وحصول التعاون فيما بينهما والقضاء على النزعة الأنانية لديهما وكذلك هو السكن الروحي والنفسي والعقلي ليس فقط في الشكل وإنما بالفعل ، فالبلوغ لدى الإنسان وخاصة الإناث ليس معياراً للزواج وذلك لكون النضوج الجسدي والعقلي والنفسي لم يكتمل بعد وقد يحتاج إلى فتره من الزمن من أجل اكتماله.

و استناداً لما سبق ترى الباحثات بأن مفهوم الزواج المبكرهو الزواج الذي يتم قبل النضوج الجسدي و النفسي والعقلي لكل من الذكور و الإناث أي انه الزواج الذي يتم قبل سن الثامنة عشر وخاصة للمرأة والتي تكون فيها أعضائها التناسلية والجنسية ولوجية لم تكتمل نموها بعد أو لا تزال ضعيفة من أجل تحملها للحمل والإنجاب.

المطلب الثاني : الرؤية الشرعية والقانونية للزواج المبكر

أقام الله نظام الكون على الزوجية فقال تعالي: ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[16] ، والغاية الأساسية من الزواج هو التكاثر وبقاء الأنواع وقد تميز الإنسان عن الحيوان بعقله وفكره وروحه ؛وان الزواج يدعم الأمن النفسي والاستقرار الروحي ، كما يجلب له السعادة والسرور وذلك في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[17].

لم تحدد الشريعة الإسلامية سناً معيناً بالسنوات لعقد الزواج ولا يوجد في القرآن الكريم نص صريح يحدد سن الزواج بل أجاز جمهور الفقهاء المتقدمين زواج الصغير والصغيرة أي دون البلوغ ولكن قوانين الأحوال الشخصية في البلاد الإسلامية عامة حددت سناً للزواج مثلاً القوانين في المغرب والعراق والإمارات وعُمان وموريتانيا التي تحديد سن أدنى للزواج[18] هو (١٨)سنة لكل من الفتى والفتاة، والجزائر(١٩)للفتى والفتاة، وليبيا(٢٠)للفتى والفتاة، والسودان(١٠) سنوات للفتى والفتاة، في حين تذهب بقية القوانين العربية إلى التفاوت في تحديد سن الزواج بين الفتى والفتاة، ففي فلسطين (١٨) سنة للفتى و(١٧)سنة للفتاة، وفي الكويت(١٧)سنة

---

[16] سورة الذاريات آية (٤٩)
[17] سورة الروم آية (٢١)
[18] نجاة صائم – مرجع سابق

للفتى و(١٥)سنة للفتاة وفي الأردن (١٦)سنة للفتى و(١٥) سنة للفتاة، وفي مصر (١٨)سنة للفتى و(١٦) سنة للفتاة وفي قطر(١٨)سنة للفتى و(١٥) سنة للفتاة، وفي تونس(٢٠)سنة للفتى و(١٧) سنة للفتاة، وفي البحرين(١٨) سنة للفتى و(١٥) سنة للفتاة، وفي الصومال(١٨)سنة للفتى و(١٦) سنة للفتاة والأمارات ، ولكن القانون اليمني لم يحدد سن للزواج وسيتم تناول ذلك بالتفصيل لاحقاً في القانون اليمني .

أولاً : الشريعة الإسلامية

إن الشريعة الإسلامية لم تحدد سنَ معين للزواج سوى للذكور أو الإناث بل وتركت ذلك لمصلحة الأفراد والمجتمعات ولظروف الزمان والمكان وأن اشترط البعض البلوغ ، كون الزواج مسئولية واجبات ، والتزامات كما هو مودة ورحمة ويتطلب النضوج والوعي الكافيين ، والفتاة التي تتزوج قبل سن البلوغ عادة ما تكون هي الضحية وذلك لأنها تفقد إلى النضج الكافي ، كما تعاني بعد ذلك من أضرار الحمل المبكرة، إضافة ذلك من المشاكل ، كما يلجأ بعض الآباء إلى تزويج بناتهم الصغيرات إلى رجل بأعمار كبيرة بما في ذلك من ظلم وطغيان وتجارة بهذه الفتيات من اجل الطمع في المال والجاه ومن هذه الناحية فأننا لا نشكك بهذا الزواج من الناحية الشرعية ولكن من الناحية الإنسانية والتي تكون غالباً الضحية هي الفتاة نفسها أما بالطلاق الذي يكون النتيجة الطبيعة لعلاقة غير متكافئة ، والذي يخالف القاعدة الشرعية لا ضرر ولا ضرار كون المستفيدين من تزويج الصغيرات والقاصرات هم طرفي العقد [١٩].

اختلف الفقهاء المعاصرون في تحديد سن الزواج بين مؤيد ومعارض وسنستعرضهما في قولين[٢٠]:

الأول يذهب إلى عدم تحديد سن الزواج واستدلوا بأدلة كثيرة منها قوله تعالى (واللائي لم يحضن من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والمقصود بذلك هن المطلقات الصغيرات وهذا يدل على جواز زواج الصغيرة قبل الحيض وكذا زواج النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة وهي بنت ست سنين، كما أن السن ليس ركناً أو شرطاً في العقد، كما أن تحديد سن الزواج تقييد للمباح من غير دليل، وغيرها من الأدلة المبينة تفصيلاً في موضعها .

---

[١٩] زايد محمد جابر، عايش على عواس، الإسلام ومناهضة العنف ضد المرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، الطبعة الثانية ديسمبر ٢٠٠٥،ص ٢٨.

٢٠ عبدالمؤمن شجاع الدين، تحديد سن الزواج ص (٩-٢٠) ، مرجع سابق.

أما أصحاب القول الثاني: فقد ذهبوا إلى جواز تحديد سن الزواج، واستدلوا بأدلة كثيرة منها أن الشريعة الإسلامية لا تمنع تحديد الحد الأدنى للزواج، وأن الله سبحانه وتعالى اشترط صلاحية الزوجين للزواج وهو البلوغ حتى تتحقق الغايات والحكم المبتغاة من الزواج وحتى يستطيع الزوجان القيام بواجبات ومسؤوليات الزواج وتبعاته، وقد ورد ذلك في قوله ﴿**وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ**﴾ كما أن الأطباء أصحاب الخبرة يذهبون إلى أنه تترتب على الزواج قبل البلوغ أضرار كثيرة تهدد سلامة وحياة الأم الصغيرة ووليدها في آن واحد، وأن الشريعة الإسلامية تنص على رفع الضرر وإزالته .

إن سن الزواج تحدده الشريعة والقانون في ضوء المسؤوليات والمهام المناطة بالأشخاص، فصغير السن لا يسأل عن تصرفاته حتى لو كان عاماً، وكلما ازدادت هذه الأعباء والمهام والواجبات تزداد معها السن المشترطة شرعاً وقانوناً، كما أن الشريعة والقانون لا يعتدا برضاء الصغير أو عبارته في كل شيء فكيف الزواج وهو من أقدس الروابط والعلاقات وتترتب عليه واجبات والتزامات جسيمة.

ثانيا : القانون اليمني

إن القانون الحالي هو وليد عدد من التغيرات والتعديلات التي مر بها وقد جاء القانون موحداً لما كان في شطري اليمن قبل الوحدة ، على الرغم من أن القانون الصادر في ١٩٩٢م بتحديد سن الزواج قد حدد سن ١٥ سنة للذكر والأنثى وذلك كما جاء في القانون المدني باعتبار أن سن الرشد هي ١٥ سنة كسن قانون يصلح بها اجراء العقود ومنها عقد الزواج .

وفيما يلي سيتم أستعراض المراحل التي مر بها القانون حتى صار كما هو حالياً :

القوانين المحددة لسن الزواج قبل الوحدة :

حافظ فاتي الشحمالية كان هناك قانون الأسرة الذي كان ينص في المادة (٢٠) على أن يشترط رضاء المرأة ورضاء البكر سكوتها ورضاء الثيب نطقها ولا ينفذ عقد الولي للبالغة إلا برضاها ، وعقد ولي الصغيرة لها صحيح شريطة موافقتها عند الزفاف ولا يجوز الخلوة بها ولا زفافها للرجال بها إلا إذا بلغت سناً لا تقل عن ست عشرة سنة هجرية على أن تكون صالحة للوطء ، ويعاقب من يخالف أحكام هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات بالإضافة إلى أرش ما يكاد يحصل لها من جناية وما يترتب على ذلك من غرامة).

وهنا نجد هذا النص يظهر أنه قد أجاز العقد على الصغيرة إلا أنه اشترط موافقتها عند زفافها، كما أنه قد قرر العقوبة الرادعة على من يخالف ذلك .

في حين كان قانون الأسرة الصادر عام ١٩٧٤م في المحافظات الجنوبية والشرقية يحدد السن الأدنى للزواج بست عشرة سنة للفتيات وثماني عشرة سنة للفتيان ، وهذا القانون يُصرح بتحديد سن الزواج .

وبعد إعادة توحيد اليمن عام ١٩٩٠م صدر قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠)سنة ١٩٩٢م حيث نصت المادة (١٥) من هذا القانون على أنه (لا يصح تزويج الصغير ذكراً كان أو أنثى دون بلوغه خمس عشرة سنة) حيث حدد هذا القانون الحد الأدنى للزواج دون تفرقة بين الفتى والفتاة و أخذ هذا القانون بقول الإمام الشافعي والزيدية ولم يأخذ بقول أبي حنيفة والزمخشري والمالكية الذي يحدد سن الزواج للفتى بثماني عشرة سنة والفتاة بسبع عشرة سنة.

و بموجب التعديلات التي جرت عام ١٩٩٨م اتم تعديل المادة(١٥)بصيغة ألغت تحديد سن الزواج الذي كان من المبادئ المستقرة في القوانين اليمنية، حيث نصت المادة (١٥)بعد تعديل ١٩٩٨م على أن (عقد ولي الصغيرة بها صحيح ولا يمكن المعقود له من الدخول بها ولا تزف إليه إلا بعد أن تكون صالحة للوطء ولو تجاوز عمرها خمس عشرة سنة ولا يصح العقد للصغير إلا لمصلحته) النص تراجع عما كان مقرراً في النص قبل التعديل ، لأنه كان يمنع زواج الصغير.

ثالثاً : الاتفاقيات الدولية

إن الإجماع الدولي في العديد من المؤتمرات والجلسات التي استعرض فيها قضايا المرأة بمواضيعها المختلفة وقد كان من الأهتمام بمواضيعها المختلفة أن ذكرت المرأة في عدد من أهداف التنمية الإلفية .

إن المواثيق والمعاهدات الدولية والتي اقرها مجلس الامم المتحدة ما هي إلا نتيجة لدراسات واقعية للأوضاع التي تعاني منها المرأة في العديد من دول العالم وخصوصاً في الدول النامية .

وفيما يلي سيتم استعراض الاتفاقيات التي تحدد سن الزواج وهي كالاتي :

- **اتفاقية حقوق الطفل**

اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩م والتي صادقت عليها اليمن في ١/ ٥/ ١٩٩١م وتنص المادة (١) من أن الطفل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه).

- **اتفاقية سيداو**

تنص الفقرة (٢) من المادة (١٦) من اتفاقية (سيداو) التي صادقت عليها اليمن في ٣٠ / ٥/ ١٩٨٤م على أن خطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية بما في ذلك التشريعي منها لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزاميا).

ومن هذه الاتفاقيات والتي اعتمدتها اليمن ووقعت عليها ، نجد أن المشرع اليمني قد تغافل عنها عند أجراء التعديلات في المادة ١٥ من قانون الأحوال الشخصية.

المبحث الثاني : أسباب الزواج المبكر

إن الزواج المبكر في اليمن أخذ مساحة كبيرة من اهتمامات الصحافة ومنظمات المجتمع المدني بالرغم من أن هذه الظاهرة منتشرة منذ الأزل في جميع الأوساط الاجتماعية الممتدة وخصوصاً للفتيات ولكنها تتفاوت من محافظة لأخرى (ن حضرموريفوب) التالي فقد عملت دراسات وأبحاث عن الزواج المبكر لمعرفة الاسباب والمبررات الاقتصادية والاجتلعية والثقافية التي تكمن وراء الزواج المبكر والتي قد تكون بشكل أو بأخر سبباً مهماً في حدوثه ، وفيما يلي سنقوم بإستعراض ابرز وأهم الأسباب في الصفحات التالية.

المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية

هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى الزواج المبكر حيث تُعد مشكلة الفقر هي إحدى الأسباب الرئيسية ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

١. يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية فهو يتأثر بتدهور الأوضاع البيئية في اليمن حيث تتفاوت نسبة الفقر من محافظة إلى أخرى وتعكس هذه النسب جدول رقم (١) تباين مستويات الفقر بين المديريات وتزداد شدة وطأة الفقر في حوالي ٦٢ من مديريات الجمهورية وهي المديريات التي تزيد فيها نسبة الفقر عن ٢٠% هناك مديريات تصل فيها النسب الفقر إلى ٥٠% فأكثر وعددها ٢٣ مديرية ، ٦ مديريات منها في محافظتي الحديدة وحضرموت ثلاث في كل منهما)[٢١]

جدول رقم (١) يبين نسبة المئوية للأسرة الفقيرة فقراً حادا وفجوة في وحدتها في محافظة اليمن العشرين لعام ١٩٩٩م:

المحافظة	نسبة الأسر الفقيرة	فجوة الفقر	حدة الفقر
أمانة العاصمة	١٠,١	٣,٣	١,٦
صنعاء	٢٣,٨	٨,٥	٤,٦
عدن	١٦,٦	٥,٤	٢,٦
تعز	٣٢,٩	١٣,١	٧,٥
الحديدة	٣٣,٦	١١,٠	٥,١
لحج	٢٦,٥	١٠,٥	٦,١
إب	٢٨,٣	١٠,٥	٥,٧
أبين	٣٠,١	١٣,٢	٨,١
ذمار	٢١,٨	٧٤,٣	٣,٣
شبوة	٢٥,٢	١١,٥	٧,٣
حجة	٢٩,٥	١٨,٨	١٤,١
البيضاء	٣٥,١	١٨,٣	١٢,٥
حضرموت	٣٨,٧	١٦,١	٩
صعدة	٢٣,٢	٨,٢	٤,٣
المحويت	٢٣,٢	٧,٥	٣,٦
المهرة	١٥,٤	٦,٢	٣,٥
مأرب	١٥,٥	٦,٦	٤,١
الجوف	٣١,٤	١٢,٥	٦,٨
عمران	١٩,١	٦,٥	٣,٤
الضالع	٢٠,٦	٩,٥	٦,٣

المصدر وزارة التخطيط والتنمية – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر، ١٩٩٩ ص ٥٦

كما أوضحت الدراسة حول الزواج المبكر في اليمن في محافظتي حضرموت ، الحديدة لعام ٢٠٠٥م أن الفقر لا يمثل السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الزواج المبكر الذكور ، بل على العكس

[٢١] الزواج المبكر – مرجع سابق

من ذلك فإن توفر المال يمثل السبب الأول الذي يدفع الأسر للتزويج أولادها الذكور في سن مبكرة ، على الرغم من ذلك فإن الفقر وتدني المستوى المعيشي يمثل السبب الرئيسي الذي يدفع الأسر إلى تزويج بناتهم مبكراً وذلك باعتبار أن الفتاة تمثل عبء مادي واجتماعي للأسرة بعكس الذكور يعتبرونهم أحد هذه الموارد.

٢- ساهم الفقر بشكل رئيسي في زواج الفتيات الصغيرات من رجال كبار السن أو متزوجين ولدية عدد من الأبناء من زوجات سابقات حيث تفضل الأسر الفقيرة تزويج بناتها إلى أغنياء.

٣- تفضل الأسر الميسورة عموماً ذات الملكية الزراعية الكبيرة خاصةً إلى تزويج أبنائها وبناتها في سن مبكرة فهي تدفع مهراً قليلاً نسبياً عند تزويج أبنائها الذكور في المقابل تحصل على أيدي عاملة إضافية من أجل العمل خارج المنزل"الحقول" وداخل المنزل.

٤- هناك علاقة ارتباط بين الزواج المبكر والفقر فيما يتعلق بتكاليف ومراسم الإعراس فتسعى الأسر الفقيرة إلى تزويج عدد من أبنائها في يوم واحد أو مشاركة العرس مع بعض الأقارب أو أهل القرية في يوم واحد (العرس الجماعي) وذلك توفيراً لنفقات العرس تفادياً للتكاليف الباهظة على الفرد الواحد.

٥- تبين دراسة "الزواج المبكر في اليمن " أن هناك علاقة بين الفقر والزواج المبكر ، حيث أرجع ٣٢,٩١% من المبحوثين (٢٤٧امرأة و٢٨٥ رجل من بين ١٧٣٨ مبحوث) ان الزواج المبكر للأولاد الذكور يعود إلى توفر الإمكانات المادية. وعلى العكس من ذلك ، فإن توفر الإمكانات المالية لدى الأسرة لا يعد شرطاً ضرورياً لتزويج الفتاه في سن مبكرة. لذلك فإن سن زواج الأولاد يتحدد بناءاً على القدرة على دفع المهر، فمن بين ١٧٣٨ مبحوثَ ومبحوثة يرى ٥٣٢ مبحوثاً ومبحوثة "٣٠,٦%" أن توفر المهر وتيسر الأوضاع يساهم في رفع متوسط سن الزواج للأولاد الذكور وتمارس الأسر الفقيرة ضغطاً كبيرا على أبنائها الذكور للبدء بالعمل قبل تزويجهم.٢٢

٦- زيادة معدل الإعالة بسبب ارتفاع معدل الخصوبة الكلية للمرأة حيث بلغت ٦ أطفال لكل امرأة وبالتالي ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة مما يترتب عليه ارتفاع نسبة الإعالة وخاصة في ظروف الحالة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها اليمن وخاصة أن متوسط دخل

---

[٢٢] - عادل الشرجبي وأخرون - الزواج المبكرفي اليمن ٢٠٠٣ – مرجع سابق

الفرد في السنة ($٨٦٩) لعام ٢٠٠٦م مما يؤدي إلى وجود فجوة اقتصادية ناتجة عن العدد الكبير من الأطفال وتدني دخل الأسرة مما يجعل الأسرة أكثر معاناة.

المطلب الثاني : الأسباب الاجتماعية والثقافية

لا تزال العادات والتقاليد تلعب دوراً مهماً في حياة الأسرة في كل المناسبات الاجتماعية والحياتية بما في ذلك حياة الأسرة من زواج وانجاب وتنشئة ، وقد تتفاوت حدة العادات والتقاليد والمعايير الثقافية بتفاوت المستويات الاجتماعية والثقافية بين الريف والحضر.

إن الزواج والانجاب وتكوين الأسرة شأن عائلي هام وقيمة اجتماعية وأخلاقية كبيرة وتحرص الأسر التقليدية على تزويج الابناء وخاصة الأناث في سن مبكرة، حيث تمثل الثقافة الشعبية جزءاً أساسي بين أفراد المجتمع حيث لا يؤثر التعليم في هذا الجزء إلا بقدر ضئيل ، حيث أن هذه العادات والتقاليد هي موروث تتوارثة الاجيال من القدم .

ويمكن ذكر بعض الاسباب الاجتماعية والثقافية كما يلي :

- ترتفع نسبة الأمية بين المتزوجات مبكراً إلى أكثر من ٤٣ % وتمثل نسبة الحالات الزوجية المبكرة في اليمن لطفلات في عمر الزهور يجدن أنفسهن في القفص الزوجي لتشكل ٦٥% منها ٧٠% في المناطق الريفية النائية و٣٥% بالنسبة للمدن. وتكشف نتائج دراسة أجريت مؤخراً حول الزواج المبكر في محافظتي حضرموت والحديدة أن نسبة انتشار الزواج المبكر في أوساط النساء بلغت ٥٢.١% و ٦.٧ %لدى الرجال، وفقاً لقصص حياة ١٤٩٥ من الأزواج الذين شملهم البحث.[٢٣]
- هناك علاقة بين النظم الاجتماعية العائلية والزواج المبكر حيث أن المجتمعات التي تسود فيها العائلة المتمده تميل إلى تزويج أبنائها وبناتها في سن مبكر؛ بعكس العائلة النواة التي تسود فيها توجهات مؤيدة لتأخير سن الزواج و تعتبر الأسرة الممتدة هي النمط السائد للتنظيم الأسرة في اليمن حيث ساهمت العديد من العوامل على استمرار هذا النمط واستقراره ومن هذه العوامل ما تميزت به اليمن تاريخيا من هجرة الأزواج مما يجعلهم

[٢٣] الزواج المبكر في اليمن ، مرجع سابق

أكثر طمأنينه على زوجاتهم وأطفالهم في منزل العائلة وبالتالي فقد كانت العائلة تتكون من الأباء والأبناء المتزوجون والأحفاد ويضاف أحيانا الأحفاد المتزوجين الذين يقيمون في منزل واحد.

جدول رقم (٢) بين حجم الأسرة على مستوى كل محافظة حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤م .

المحافظات	متوسط عدد أفراد الأسرة (فرد/أسرة)
إب	٧
أبين	٧,٥
أمانة العاصمة	٦,٩
البيضاء	٨,٥
تعز	٦,٥
الجوف	٧,٢
حجة	٧,٦
الحديدة	٦,٢
حضرموت	٨,٣
ذمار	٧,١
شبوة	٨,٨
صعدة	٨,١
صنعاء	٧,٨
عدن	٦,٥
لحج	٦,٩
مأرب	٨,٦
المحويت	٧,٢
المهرة	٦,٢
عمران	٨,٢
الضالع	٧,٨
ريمة	٧
الإجمالي	٧,١

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤م.

يتضح من الجدول السابق أن محافظة شبوة أحتلت المرتبة الأولي ومحافظة مأرب في المرتبة الثانية ومحافظة البيضاء في المرتبة الثالثة محافظة عمران ٨,٢ في المرتبة الرابعة من حيث

كبر متوسط عدد أفراد الأسرة كما يلاحظ أن هناك أرتباط بين شدة ورسوخ البنى والتنظيمات القبلية من جانب وكبر متوسط عدد افراد الأسرة من جانب أخر.

- هناك علاقة قوية بين النظم القرايبة والزواج المبكر والتي غالبا هي السبب الواضح في عملية الزواج المبكر حيث ان بعض الأسر وفي الإطار القرابي قد تزف الفتاة إلى القريب لها عند عمر قد يصل إلى ١٢-١٤ سنة وقد يكون اقل على اعتقاد ان هذه الأبنة الصغيرة لن تبتعد بعيدا ولا خوف عليها فهي في إطارها العائلي وهي لن تشعر بالوحشة أو الغربة، وذلك من رأي ان الزواج من الأقارب أكثر رحمة وحماية ولحمه وأمنا للبنت من رجل غريب حيث يقول المثل (القريب أولى من الغريب) كما انه يصونها ويصرف عليها وذلك من باب حرص كبير من الأسرة أن يكون الزوج من نفس الطبقة التي تنتمى إليها الأسرة مثل السادة ، والقبائل ، المزاينة .... الخ وبالتالي فإنه لا يتطلب عنا في السؤال عن المتقدم فهو قريب ومن نفس الطبقة الاجتماعية .

ويبدوا أن الزواج القرابي يعد إطاراً هاماً عند تلك الأسر التي ما تزال متمسكة بالعادات والتقاليد والنظم العائلية والمتمدة على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية .

إن تعقيدات الواقع و الحياة الاجتماعية أوجدت العديد من الأسباب المرتبطة بالزواج المبكر والنوع الاجتماعي وهي كالآتي:

- القلق بشأن عفة المرأة لذلك ينظر أن تأخر سن الزواج عامل من العوامل التي تساعد على تهديد النظام الأخلاقي للمجتمع.

احتكار الرجال على عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالزواج أو الطلاق حيث يعتبر الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج و تزويج الأبناء إنما هو يؤكد الاعتبارات الاجتماعية و الثقافية و المصالح العائلية وعلى الأبناء الامتثال للمعايير الاجتماعية .

كما أن اختيار الزواج وإتمامه لا يزال يتم وفقاً للعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والثقافية والتي يسيطر عليها الأهل ومعظم الزيجات تتم دون استئذان أو استشاره كافية لها وقد تشعر الفتاة خطبتها وقرب زفافها من خلال أمها أو أحد أقاربها . وقد أكد الدين الإسلامي الحنيف على رضاء واستئذان الفتاة بالزواج عن عائشة رضي الله عنها قالت : *جاءت فتاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يارسول الله أن إبي ونعم الإب هو ، زوجني أبن أخية ليرفع بي خسيسته قال:فجعل الأمر إليها ، فقالتأن: ي قد أجزت ما*

صنع إبـ ي ، ولكنـ ي أردت أن تعلـ م النسـ اء أن لـ يس للأبـ اء مـ ن أمـ ور بنـ اتهم شـ يء. رواه البخاري .

وروى أبن عباس أن خذاماً أبو وديعـ ة أنكـ ح أبنتـ ه رجـ لاً فأتـ ت النبـ ي صـ لى الله عليـ ه وسـ لم فـ أخبرته أنهـ ا أنكحت وهـ ي كـ ارة ، فأنتزعهـ ا النبـ ي صـ لى الله عليـ ه وسـ لم مـ ن زوجهـ ا ، وقال : لاتكرهوهن.

تحكم الرجال على تحركات النسـ اء والفتيـ ات الشـ ابات وهـ ذا أداء بـ دوره إلـ ى الحـ د مـ ن قـ درة النسـ اء علـ ى التمتـ ع بحقـ وقهن الاقتصـ ادية والاجتماعيـ ة والقانونيـ ة والمهنيـ ة ومـ نعهن مـ ن الانطلاق بأعمال ومهن خارج الأعمال الزراعية و التجارية للأسرة ممـ ا أدى إلـ ى محدوديـ ة الحركة و حرمان الفتاة من التعليم .

- أهمية دور المرأة كأم و زوجة في إطار العائلة تفوق أهمية دورهـ ا كابنـ ة حيـ ث أنـ ه ينظـ ر إلى أن دور الأبنه مرحلة انتقالية في حياة المرأة أما بالنسبة للأبن فإنه يعتبر عضواً مشاركاً في المجتمع بناءً على قدراته الفردية.
- تستند عملية التنشئة الاجتماعية على تفضيل الذكورة وهذا يؤثر عليهم من خلال رغبتهم في إثبات رجولتهم من خلال سعيهم إلى القيام بأدوار الذكور البالغين وهذا ينعكس على رغبتهم في الزواج المبكر والقيام بدور الآباء في سن مبكرة.
- هناك اتجاهات ومعتقدات تؤدي إلى الزواج المبكر منها :
  - زواج الفتاة مبكراً خوفاً من تمردهن على قيم العفاف والطهـ ارة وذلـ ك بهروبهـ ا مـ ع من تريد أن تتزوجه.
  - بسبب وجود عرض للزواج من قبل شخص غني.
  - النصيب .
  - الإهمال من قبل أفراد الأسرة .
  - التخلص من الفتاة .
  - توسيع و تعظيم فترة الإنجاب للمرأة.
  - الخوف من العنوسه.
  - دفع الأولاد إلى تحمل المسئولية في سن مبكرة.
  - تتمثل الفرحة الأولى للأسرة عند زواج أبنائها وهم في سن مبكرة.

- إن العادات والتقاليد تلعب دوراً في عدم تثقيف الفتاة بحقوقها وواجباتها الزوجية ، والتي قدمتلها المعلومات الصحيحة وتوفر الظروف المناسبة من أجل تهيئتها لبناء حياة زوجية سعيدة.
- التثقيف الخاطئ عبر وسائل الإعلام حول الحياة الزوجية حيث تصور أن الحياة الزوجية هي حياه خاليه من المشاكل تغلب عليها العاطفة أكثر مما يجب ، بالتالي تصطدم الفتاة عند دخولها الحياة الزوجية والمسؤوليات المترتبة على الزواج وما يترتب عليه من المشاكل.
- عدم وجود وعي وتثقيف عن الثقافة الجنسية حسب الشريعة الإسلامية ، في أصول المعاشرة الزوجية لكلا من الزوجين مما تؤثر على علاقاتهما الحياتية والزوجية .
- معظم الأسر اليمنية تعتبر الزواج المبكر هو ضمان وصيانة لشرف العائلة حيث يقول المثل زوج بنت الثمان وعلى الضمان ؛ وذلك خوفاً من تعرضهن للانحراف أو التحرش الجنسي أو تحاشيا للنقد الموجة من الآخرين أو معايرة الأسر بأن الابنة غير مرغوبة، أو خوفاً من أن تصبح الابنة عانس حيث أن قيمة الشرف واحدة منأهم القيم في المجتمعات التقليدية ، وتمثل علاقات الزواج والسلوك الجنسي والعاطفي كأحد أهم المؤشرات التي يتم من خلالها الحكم على شرف الأسرة، لذلك فإن الأسرة تعمل على تحديد قواعد الزواج وضبط السلوك الجنسي والعاطفي لنسائها بما يتفق مع توجهات منظومة القيم الاجتماعية ويتم ذلك من خلال وسائل عديدة أهمها التنشئة الاجتماعية .
- الرغبة في التكاثر نتيجة لوجود بعض المفاهيم السائدة لدى الأسر حول ضرورة زيادة عدد أفراد الأسرة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "تكاثروا تناسلوا فأني مباهي بكم الأمم يوم القيامة وكذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم "تزوجوا الولود الودود" وبالتالي ضمان زيادة عدد المواليد واستمرار نسب الأسرة وضمان عدم انقطاع نسبها.
- يعتبر المجتمع اليمني مجتمع محافظ بعاداته وتقاليده حيث أن معظم الأسر ترفض تأخر سن الزواج للفتاه مما يدفعهم إلى التفاخر بالزواج مبكراًفقد غيرة وهذا ما يؤكد على فترة خصوبتها رغبة في وجود أسرة كبيرة الحجم "العزوة" .
- من الثقافة السائدة في مجتمعنا النظرة المسلطة على الفتاه بمجرد بلوغها سن العاشرة، حيث تبدءا القيود بإحاطتها من كل الجهات ولذلك يسارع الأهل لتزويجها لأول طالب بحجة سترة الفتاة والحفاظ على شرف العائلة .

- يعتبر اليتم " فقدان الأب والأم والعائل" عامل مهماً في الزواج المبكر وخاصة للفتاة التي تمر بظروف صعبة عندما لاتجد من يعولها وبالتالي فهي تبقى عند أحدى الأقرباء وتعمل لديهم كخادمة في البيت مهضومة حقوقها أو يتم تزويجها في سن مبكرة وذلك من أجل الحفاظ والاستئمان عليها من أي مكروه قد يحصل لها.

المطلب الثالث : الأسباب القانونية

إن القانون هو الآلية التي يتم على أساسها تنظيم العلاقات البشرية ، فهو المنظم و الميسر و المؤيد و المعارض لأي فعل أو حدث خاصة أن القانون اليمني مستمد من روح الشريعة الإسلامية السمحاء كونها الركن الأساسي للقانون حيث وجدت الاجتهادات التي يمكن حل المشاكل التي يواجهها المجتمع حسب تطور المجتمعات وتعقيد القضايا و المشاكل .

إن المشرع يراعي عند سند القوانين و اللوائح المنظمة لحياة الإنسان و يراعي خصوصيتة والبيئة و العادات و التقاليد و الاعراف السائدة في المجتمع .

إن القانون اليمني لايزال يعاني من القصور و الثغرات التي يمكن استغلالها و التي ساهمت بشكل كبير في انتشار هذه الظاهرة و خاصة قانون الأحوال الشخصية المتعلق ب(الزواج) حيث صدر قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٩٨م المادة (١٥) حيث ينص على الآتي :

(عقد ولي الصغيرة بها صحيح ولا يمكن المعقود له من الدخول بها ولا تزف إليه إلا بعد أن تكون صالحة للوطء ولو تجاوز عمرها خمس عشرة سنة ولا يصح العقد للصغير إلا لمصلحة).

وبالتحليل للنص السابق يمكن استنتاج الآتي :

Ï ! إن النص القانوني النافذ يصرح بصحة زواج الصغير والصغيرة على وجود مصلحة ولكنه لم يحدد نوع المصلحة ومن يحدد هذه المصلحة ولمن.

Ð ! نجد أن المشرع اليمني قد شجع على الزواج المبكر باستدلال أنه أنقص السن الأدني للزواج وأن المشرع لم يعتبر هذه النصوص عيباً تشريعاً وإنما أعتبرها ميزة تشريعية برغم من كل المشاكل الناتجة عنها.

Ñ ! إن الإجراءات المتبعة في عقد الزواج وغياب الصفة القانونية لكاتب العقد ، وكذلك عدم وجود إلزام كاف لمعرفة موافقة المرأة عند إجراء العقد يساعد على إرغام الكثير من الفتيات على الزواج دون موافقتها.

Ò ! عدم وجود آلية فاعلة لتفعيل و متابعة و تطبيق القوانين بشكل سريع وجدي.

Ó ! عدم وجود الإلزام القانوني لإجراء عقد الزواج عبر جهة رسمية و بإثبات قانوني بالنسبة للعمر على أن يتحمل الأب و الزوج بتبعية المخالفة لهذا القانون .

الفصل الثاني : آثار الزواج المبكر

ن ظ اهرة الـ زواج المبكـ ر ظ اهرة تقضـ ي علـ ى الكـ ثير من الفتيـ ات الصـ غيرات بـ البؤس والحرمان من الطفولة وذلك لمتتعرض له من آثار سواء صحية واجتماعية واقتصادية؛ فمـ ثلاً مـ ن الناحية الصحية تتعرض الفتاة الصغيرة للكثير من المخاطر الناجم عن الحمل والإنجاب وذلك لعـ دم قدرة تحمل جسدها الصغير على تحمل ذلـ ك حيـ ث أن معظـ مـ ات الأمهـ ات هـ ن أمهـ ات صـ غيرات السن ؛ بالإضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها الفتاة والمؤدية إلى تدهور صحتها.

أما من الناحية الاقتصادية إن تفضيل الرجل بالزواج من فتاة صغيرة السن و ذلك باعتبار أن فترة خصوبتها طويلة مما سوف تنجب له الكثير من الأطفال أي زيادة في معدل الخصوبة المؤدي إلى زيادة في معدل الإعالة الكلية و الإعالة الاقتصادية وهذا ما يؤثر على ضغط في الخدمات المقدمة " اجتماعياً ، صحياً ....الخ.

أما من الناحية الاجتماعية يعتبر التسرب من التعليم أحدى أسبابه الزواج المبكر فالفتاة عندما تتزوج تترك أو تحرم من أبسط الحقوق وهو التعليم و بالتالي زيادة في نسبة الأمية و خاصة بين الإناث ومن جانب آخر نستطيع القول بأن هناك زيادة في معدلات الطلاق بين الصغيرات وهذا ناتج عن وجود خلل في العلاقة الزواجية و من خلال ذكر بعض هذه الآثار الناجمة عن الزواج المبكر سنتناوله بنوع من التفصيل في هذا الفصل .

إن للزواج المبكر الكثير من الانعكاسات السلبية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع منها الاجتماعية والاقتصادية والصحية ؛ حيث تعتبر فترة ما بعد البلوغ (١٣ – ١٨ سنة) مرحلة هامة جدا من مراحل نمو جسم الفتاة وتتميز هذه المرحلة بنمو سريع في الجسم يصاحبه تغيرات في ملامح جسم الفتاه بالإضافة إلى التغيرات النفسية والعاطفية والاجتماعية والتي تكون الفتاه في هذه

المرحلة لم تصل إلى مرحلة النضج النفسي والعاطفي الذي يجعلها قادرة علي تقديم الرعاية المثلى لأطفالها[٢٤].

المطلب الأول : الآثار الصحية

إن الزواج المبكر له انعكاساته السلبية على صحة الفتاه بشكل عام وفي مرحلة الحمل والإنجاب بشكل خاص حيث تتعرض لمخاطر الحمل والإنجاب وهذا ما سنتناولة بالتفصل:

- هناك علاقة طردية بين الأزواج الصغار والعلاقة الجنسية حيث تتأثر الفتيات المتزوجات في سن مبكرة (٨-١٨) سنة بالعديد من المتغيرات الفسيولوجية والسيكولوجية أثناء مرحلة النمو أو البلوغ فالصحة الإنجابية. (*تشير إلى تنظيم الأسرة للأمومة المأمونة ، الوقاية من إلتهابات الجهاز التناسلي ، الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ، الرعاية الصحية للأم قبل الولادة وبعدها وإثناء الحمل والتوعية والتثقيف الصحي للمرأة والرجل بكل مجالات الصحية الإنجابية*) .

حيث تعتبر من أهم عناصر الصحة الإنجابية هي وجود علاقات جنسيه مريحة وآمنه ومشبعه لكلا من الزوجين وهذا يتطلب أمرين أساسيين :الأول فسيولوجي من خلال اكتمال الأعضاء التناسلية الخارجية والداخلية للزوجين وقدرتهما على أداء وظائفهما. وهذا عكس الواقع حيث أنه يتم فيه زواج الفتيات والفتيان قبل النضوج الفسيولوجي والسيكولوجي مما يؤثر على حياتهم الزواجية فيما بعد ، وقد يكون السبب الرئيسي لعدم التوافق في حياتهم الزوجية ودليل على عدم التفاهم بصفه عامة .

وكما ترى جباري [٢٥] " أن سوء التوافق الجنسي سواء كان سبباً أو نتيجة يعد من اهم المشكلات الزواجية ، ومهما يكون من ذهاب بعض الكتاب إلى أن الجنس عرض وليس سبباً للخلافات الزواجية ، إلا أن ما لا شك فيه هو أنه عندما لا تشبع حاجات الزوجين الجنسية فإن الخلاف قد ينشأ بينهما وقد يكون ذلك لأسباب أخرى إلا أن السبب الكامن هو عدم الإشباع الجنسي ، وهذا ما قد يضاعف أسباب النفور والكراهية فيصبح ما كان محتملا من المشكلات البسيطة غير محتمل وذلك لان الخلاف الجنسي بين الزوجين قد يزرع بذور التوتر الوجداني والصراع النفسي

---

[٢٤] المجلس القومي للسكان – صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروع الإعلام السكاني الكتاب المرجعي الفصل التاسع – الزواج المبكر وأثره على صحة الأم وعلى صحة الجنين د. محمد حسن نصرالدين (١٣١-١٤٠)

[٢٥] جباري ، ص٧٤ مرجع سابق

فلا يكون في مقدور أحدهما تحمل الأخر . كما ترى أيضا أنه لا وجود للحياة الجنسية المثالية فما يجوز أن يكون مشبعاً لزوجين قد يكون محبطاً أو غير مشبع لغيرهما.

كما لا يمكن أغفال فارق السن بين الفتاه الصغيرة وزوجها الذي يكبر عنها سنا قد يؤثرفي العواطف والمشاعر بين الزوجين وبالتالي تنعكس تأثيرها السلبي على علاقتهما الزوجية .

كما يؤثر الزواج المبكر في نمو جسم الفتاه الصغيرة و التي تحتاج إلى تغذية متوازنة من أجل مساندتها لنمو جسمها فهي تحتاج إلى البروتين والفيتامينات... الخ . غير أن في اليمن تتزوج الفتيات الصغيرات في سن مبكرة مما يلقي على جسمها العبء وخاصة عند حملها الأول والذي يتطلب إلى تغذية للأم والجنين كما يمكن تلخيص المشاكل التي تمر بها الأم الصغيرة وهي كالاتي:

١- الجهل بمبادئ النظافة الشخصية ونظافة الجهاز التناسلي مما يؤدي إلي مشاكل مثل انتشار الالتهابات المهبلية ، تأخر الحمل ، انتشار الأكياس وقد يؤدي على المدى البعيد إلى العقم.

٢- كما أكدت أحدى الدراسات في اليمن إن الفتيات المتزوجات في سن مبكرة غالبا ما تعاني من حاله صدمه في الليلة الأولى وكذلك تعاني معظمهن من حالات نزيف ويتم عمل خياطه لهن في المستشفيات .

٣- سوء التغذية والانيميا الحادة كما بينت معظم الدراسات والابحاث الصحية أن معظم النساء اليمنيات في فترة الحمل لا تراعي في غذائها المتوازن أثناء فترة الحمل وخاصة عندما تصاب بالغثيان، مما يجعلها غير قادرة على الأكل بشكل سليم ومتوازن وبالتالي يؤثر على صحتها سلباً.

٤- يتعرضن الفتيات اللآتي يحملن في سن مبكرة إلى ولادة مبكرة وذلك بسبب عدم اكتمال الاعضاء التناسلية للفتاه وعدم قدرته على تحمل الجنين بالإضافة إلى تدخل الأطباء من أجل المحافظة على حياة الأم قد يؤدي إلى حدوث الولادة المبكرة ، بالإضافة إلى ما تعانية المرأة اليمنية من النحافة وقلة الوزن والتقزم وذلك نتيجة الإنجاب في سن مبكرة وذلك لأنها تمنح الجنين غذائها مما يعرقل النمو الجسدي لها وبالتالي تتحول إلى امرأة متقزمة في الطول كونها لم تأخذ حقها في النمو الجسدي.

٥- اختناق الجنين في بطن الأم وذلك للقصور الحاد في الدورة الدموية المغذية للجنين ويعتبر ارتفاع ضغط الدم من أهم الأسباب لوفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة حيث تكون مصاحبة بظهور زلال في البول وتورم في جسم الأم وهو ما يعرف بتسمم الحمل و هو يكثر بشدة في الأمهات الصغيرات (١٣- ١٩ سنة) و اللاتي يحملن لأول مرة فمرض

تسمم الحمل يهاجم الأم الصغيرة بصورة عنيفة تؤدي إلى إعياء الجنين و في حالات كثيرة تؤدي إلى وفاة الأم أو الجنين أو كليهما معاً.

وقد فسر العلماء هذا إلى عدم إكتمال نضوج الأعضاء التناسلية للأم بسبب صغر سنها وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات الفسيولوجية المصاحبة للحمل و عدم نضوج و اتزان الاوعية الدموية بصفة خاصة .

٦- تتعرض الفتاه إلى ولادات متعثرة والاجهاض المتعدد الناتج لخلل في الهرمونات الانثوية " والتي تفرز بمعدلات أقل من المفروض" أو لعدم تأقلم الرحم على عملية حدوث الحمل مما يؤدي إلى حدوث أنقباضات رحمية متكررة من شأنها أن تحدث نزيف مهبلي يتبعه التخلص من الجنين.

٧- يعتبر النزيف ما قبل الولادة نتيجة انفصال المشيمة وذلك بسبب ضغط الدم العالي أو وجود المشيمة في الرحم تسبق الجنين وهي تحدث بكثرة في الأمهات صغيرات السن مما يؤدي إلى زيادة نسبة وفيات الأمهات.

٨- عند ما تحمل الفتاه الصغيرة من سن ١٢-١٨ تجد صعوبة في خروج رأس الجنين وذلك لعدم وجود تناسق بين حجم رأس الجنين مع حجم فتحة الحوض لعدم اكتمال النمو والنضج للحوض في هذا السن مما يؤثر ذلك في العظام والعمود الفقري.

٩- ارتفاع نسبه الولادات القيصرية للأمهات صغيرات السن وذلك ناتج عن ارتفاع ضغط الدم وانفصال المشيمة وعدم تناسق حجم رأس الجنيين مع حجم الحوض والمجى بالمقعد (أي خروج الرجل قبل الرأس) وما نسميه بالعامية "مرجل".

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية

يعتبر الزواج المبكر عائقاً لعجلة التنمية وذلك ما يترتب عليه من الإنعكاسات الاقتصادية السلبية والتي يمكن ذكرها كما يلي :

أشارت معظم الدراسات أن الزواج المبكر يعد من الأسباب الرئيسية لفقر المرأة "تأنيث الفقر" وذلك نتيجة الأثر المباشر للزواج المبكر والفقر من خلال أن معظم الفتيات المتزوجات في سن مبكرة يكن من أسر فقيرة حيث تعمل الأسرة على إزاحة جزء من العبء الاقتصادي عند تزويج الفتاه وكما أكدت الدراسات أن توفر الإمكانيات المادية للأسرة ليس شرطاً ضرورياً لتزويج الفتاة في سن مبكرة.

- إن ارتفاع نسبة الفقر في العقد الأخير أدى إلى ترك الفتيات للتعليم أما بسبب عجز الأسرة عن دفع المصاريف وأحياناً العنوسة حيث أن بعض الشباب قد تركوا التعليم بحثاً عن العمل خصوصاً في الأرياف وبالتالي عدم تفضيلهم بالزواج من فتاة متعلمة.
- إن الزواج المبكر يعيق المرأة من التعليم ودخول سوق العمل مما يعطل المجتمع طاقاته النسوية و يحرم المرأة من العمل و الإبداع وهي بالتأكيد من أكثر عرضة للفقر حيث لا يكون لديها خبرات أو مهارات تدّر مردود مالي يساعدها على النهوض بالأسرة من دائرة الفقر.
- زيادة في معدل الخصوبة حيث بلغ الوالد لكل أمراة في سن الانجاب (١٥-٤٩)سنة والذي بدوره يؤثر في زيادة عدد السكان عن الموارد المتاحة في البلد وهذا يترتب عليه مشاكل اقتصادية واجتماعية وزيادة عبء الاعالة الكلية والاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الثالث : الآثار الاجتماعية

إن الزواج المبكر له آثار سلبية على الفتاه الصغيرة حبث يجعلها تتحمل مسئوليات أكبر من طاقتها قال تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) مما يؤثر على مستوى حياتها العامة والخاصة ، ونذكر من أهم هذه الآثار مايلي:-

إن الزواج المبكر يعرض الزوجة الصغيرة لمسؤوليات كبيرة لا تقدر على تحملها مما يؤدي إلى تركها للتعليم وحرمانها من أهم عنصر للحياة وهو العلم والذي حث عليه ديننا الإسلامي في أول سورة نزلت على رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال الله تعالى : ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ** [٢٦] ﴾ .

- يؤدي الزواج المبكر إلى عدم قدرة تحمل المسؤولية في سن مبكرة من الزوجين بما يترتب عليه عدم القدرة على تنظيم الأسرة والتخطيط لحياة مستقره .

كما أكدت بعض الدراسات أن الفتيات المتزوجات في سن مبكرة غالبا ما تعاني صدمه الليلة الأولى و ذلك لفقرها لبعض المعلومات عن الثقافة الجنسية ،والتي يعتبر من العيب الحديث عنها أمام الفتيات اللاتي لم يتزوجن (تعتبر مصادر الثقافة الجنسية الأم والصديقة وميلات الدراسة ، ولكنه لا يتم إلا في سن متأخرة وكذلك عدم تثقيف الفتاة بحقوقها وواجباتها الزوجية.

---

[٢٦] سورة العلق آلية (١)

- إن العلاقات التي ينقصها النضج الاجتماعي والعاطفي والخبرة تكون نتيجتها الطلاق وذلك لأن الفتاة المراهقة " صغيرة السن " لا زالت تصاحبها تغيرات نفسية وعدم ثبوت انفعالاتها وعواطفها وهذا يؤثر على العلاقة الزوجية . بالإضافة إلى ما يتركه الطلاق من آثار نفسية على الفتاة باعتباره موقف فشل في زواجها وبالتالي شعورها بفقدان الثقة بنفسها وتقديرها لذاتها.

تحرم الفتاة المتزوجة في سن صغيرة من بناء شخصيتها الاجتماعية فتصبح مهزوزة و شعورها بالضعف و النقص تجاه الآخرين و خاصة الرجل والذي يمثل الزوج و الأخ و الابن ،فهي لا تستطيع أن تنتقد أو تحتج و تشعر دائماً بأنها ضعيفة تجاه المواقف و تصبح عاجزة عن إدراك بأنها الأمور من حولها مما يجعلها تهمل جميع جوانب الحياة و يكون الاهتمام باليت و الأطفال مما يشعرها بالحرمان بما يدور من حولها و خاصة عندما تنظر إلى العالم من حولها عن طريق ما تراه في وسائل الإعلام المختلفة و كيف أصبحت المرأة و كيف هي منغلقة على ذاتها مما يزيد من انكسارها في الحياة.

الخـــاتمـــــة:

يعتبر الزواج المبكر أحد المشكلات الاجتماعية التي تعانيها الفتاة اليمنية - خاصة في الأرياف و التي لا تزال مستمرة هذه العادة راسخة و تضرب بجذورها إلى زمن ليس بالقريب ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد والأعراف و الثقافة المتوارثة حيث سعت هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف و التي تحققت وهي كالآتي :

توضيح مفهوم الزواج و الذي يعاني من قصور في معايشة فهمة للبناء الأسري حيث استعرضت بعض المفاهيم المختلفة و استناداً عليها ترى الباحثات بأن مفهوم الزواج هو علاقة منظمة بين الرجل والمرأة تتم من خلال عقد ينظمه العرف والقانون يتحدد فيها حقوق وواجبات الزوجين من اجل استمرارية الحياة المقدسة والحفاظ على النوع البشري وكذلك التناسل. بالنسبة للمفهوم الزواج المبكر حيث ترى الباحثات بأن مفهوم الزواج المبكر هو الذي يتم قبل النضوج الجسدي و النفسي والعقلي لكل من الذكور و الإناث أي انه الزواج الذي يتم قبل سن الثامنة عشر وخاصة للمرأة والتي تكون فيها أعضائها البيولوجية والسيكولوجية لم تكتمل نموها بعد أو لا تزال ضعيفة من أجل تحملها للحمل والإنجاب.

أما بالنسبة للهدف الثاني وهو تحديد و تحليل أسباب الزواج المبكر فقد تم تحليله حيث أن ظاهرة الزواج المبكر ظاهره مركبة من حيث الأسباب إلا أن أبرز هذه الأسباب تتركز في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و القانونية حيث أثبتت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردي بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدنية لبعض الأسر وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي أستندت عليها الدراسة إذا أن ظاهرة الزواج المبكر هي متفشية في أوساط الأسر الريفية الفقيرة وذات المستويات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية المتدنية و لانغفل الأسباب القانونية التي وجدت فيها القصور و الخلل في نصوصها القانونية و ذلك بعدم وجود نص صريح يوضح تحديد سن الزواج او لمن تكون هذه المصلحة وعدم وجود نص بعقوبة من يخالفها هنض بمعنى أنه كلما كان المستوى الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي للأسر متدنياً كلما كانت هذه الأسر أكثر عرضة للوقوع في فخ هذه الظاهرة خصوصا في تزويج الفتيات .

أما بالنسبة للهدف الثالث فقد أوضحت الآثار الصحية متمثلة في ارتفاع نسبة الوفيات للأمهات أثناء الولادة وتعرضها لمخاطر الحمل و الولادة في سن مبكرة وذلك نتيجة عن النزيف الحاد و الأنيميا ....الخ من الأمراض الأخرى .

- أما بالنسبة للآثار الاجتماعية وتتمثل في انتشار الطلاق المبكر لفتيات صغيرات في السن و كذلك زيادة في نسبة الأمية بسبب تسرب الفتيات من التعليم و كذلك حرمانها من بناء شخصيتها الاجتماعية فتصبح ضعيفة و مهزوزة .
- أما بالنسبة للآثار الاقتصادية فيعتبر الزواج المبكر مؤدياً إلى إهدار طاقات نصف المجتمع و ذلك من خلال عدم اشراك المرأة في مجالاتها و ومجالات الحياة المختلفة بشكل عام ذات المردود المالي مما يوسع دائرة تأنيث الفقر .

الاستنتاجات:

١. مفهوم الزواج و الزواج المبكر لا يزال يعاني من قصور في معاينة فهمه للبناء الأسري و أركانه وأسس و قواعد إنجاحه.
٢. يعتبر الزواج المبكر أحدى المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع اليمني و تعانيها الفتاة اليمنية خاصة في الأرياف .

ان ظ اهرة الـ ٣زواج المبكـ ر فـ ي الـ يمن تضـ افرت فيهـ ا العديـ د مـ ن العوامـ ل منهـ ا الاقتصـ ادية، الاجتماعية ، الثقافية.

إن الأسر الفقيرة أكثر دفعا لتـ زويج بناتهـ ا فـ ي سـ ن مبكـ رة بعكـ س الأولاد التـ ي يتطلـ ب مـ نهم العمل في سن مبكرة من أجل قدرتهم على الزواج .

ارتفـ اع نسـ بة تأنيـ ث الفقـ ر بـ ين النسـ اء المتزوجـ ات فـ ي سـ ن مبكـ رة (حالـ ه فقـ دان عائـ ل الأسرة).

٦. سلطه اتخاذ قرار الزواج للفتاة بيد ولي الأمر بحيث تحرم من حق اختيار شريك حياتها .

٧. يؤدي الزواج المبكر إلى عدم قدرة تحمل المسؤولية في سن مبكرة من الزوجين بما يترتب عليه عدم القدرة على تنظيم الأسرة و التخطيط لحياة مستقره .

٨. إن الموروث الثقافي في المجتمع اليمني يعتبر مشجع للزواج المبكر .

٩تفضيل المجتمع على وجود فارق عمري بين الزوج الزوجة مع أفضليه أن يكـ ون اكبـ ر بعـ دد من السنوات .

نـ ي القـ يعانون اليمنـ ي مـ ن قصـ ور وخاصـ ة المـ ادة رقـ م (بعـ د)لاتـ ه فـ ي قـ انون الأحـ وال الشخصية والتي لم تحدد بشكل صريح سـ ن الـ زواج ، وعـ دم وجـ ود نـ ص صـ ريح لعقوبـ ة لمـ ن يخالف نص القانون.

هنـ اك العديـ د مـ ن الآثـ ار التـ ي تـ نجم عـ ن الـ زواج المبكـ ر فيهـ ا الآثـ ار الصـ حية والاجتماعيـ ة والاقتصادية.

يعتبـ ر الـ زواج المبكـ ر للفتـ اة وهـ و صـ يانة لهـ ا مـ ن الانحـ راف والتحـ رش الجنسـ ي الـ ذي قـ د تتعرض له .

١٣ارتفاع نسبة الوفيات للأمهات من أمهات صغيرات فـ ي السـ ن وذلـ ك لتعرضـ ها للعديـ د مـ ن المخاطر الحمل والولادة في سن مبكرة ومنها النزيف الحاد والأنيميا الحادة ...الخ ..

١٤. انتشارالطلاق المبكر لفتيات صغيرات في السن وذلك يعود لعدة أسباب منها علـ ى سـ بيل المثال لا الحصر عدم معرفتها بالحقوق الزوجية،عدم وجود التكامل الزواجي أو عدم وجود التوافق الزواجى .

يعتبـ ر التسـ رب مـ ن التعلـ يم أحـ دى نتـ ائج الـ زواج المبكـ ر وبالتـ الي زيـ ادة نسـ بة الأميـ ة فـ ي المجتمع .

٦ إن الزواج المبكر يؤدي إلى إهدار وتعطيل طاقات نصف المجتمع وهـ ى المـ رأة وذلـ ك مـ ن خلال عدم إشراكها في مجالات التنمية ذات المرود المالي.

التوصيات:

١- إن المجتمع اليمني يتأثر بالجوانب الدينية فلابد من الدولة أن تعمل (الأجهزة المركزية والمحلية) على توعية وتثقيف المرشدين وخطباء المساجد والمشايخ والأعيان بأضرار الزواج المبكر على الفتاه الصغيرة وعلى الأسرة وعلى المجتمع وهذا له تأثير إيجابي لأفراد المجتمع وذلك لما لهؤلاء من سلطة ونفوذ في تغيير بعض الثقافات السائدة في المجتمع .

٢- المطالبة بتعديل قانون الأحوال الشخصية من قبل المنظمات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل إيجاد نص يحدد سن الزواج على أن تكون (١٨) سنة حتى يتم فيه اكتمال النمو الجسدي والنفسي للفتاه وكذلك التعليم الأساسي بحيث يكون لديها القدرة على المحافظة على أسرتها والاستفادة من الجوانب الصحية والوعي الكافي لممارستها في حياتها الزوجية دون ضغوط أو سيطرة، وإيجاد نص قانوني صريح ينص على وجود عقوبة وغرامات لولي الأمر الذي يزوج (أبنته في سن مبكر ما قبل السن المحدد في القانون أو للقاضي الذي يعقد لزوج بزوجة صغيرة السن)،بالإضافة إلى الإلزام القانوني لإجراء عقد الزواج عبر جهة رسمية و بإثبات قانوني بالنسبة للعمر.

٣- العمل على إجراء دراسة ميدانية في جميع محافظات الجمهورية لتحديد مدى انتشار ظاهرة الزواج المبكر على مستوى الجمهورية .

٤- وضع سياسة إعلامية تهدف إلى خلق وعي لدى أفراد المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام المقرؤة والمسموعة والإلكترونية من أجل توضيح أضرار الزواج المبكر، كذلك إنزال قصص صغيرة أو منشورات لإيصال فكرة خطورة الزواج المبكر إلى الفئات المستهدفة في الفئة العمرية (٨-١٨) ، بالإضافة إلى عرض مسلسلات اجتماعية تحكي عن مأساة فتيات تزوجن في سن مبكرة وما تلقينه من معاناة في حياتهن و ذلك من أجل توعية الشباب و الشابات عن الآثار السلبية التي تنتج عن الزواج المبكر وخصوصاً في فترة الحمل و الإنجاب المبكر ، بالإضافة إلى تبني برامج توعية للآباء و الأمهات حول أضرار الزواج المبكر الصحية و الاجتماعية و النفسية من قبل المتخصصين (أطباء – أخصائيين

– نفسيين – أخصائيين اجتماعيين)وتنفيذ حملات توعوية يتم التركيز فيها على توضيح العلاقة بين الفقر والزواج المبكر والذي توضح أن الزواج المبكر قد يؤدي إلى الفقر، وتثقيف الفتيات والفتيان من خلال المناهج المدرسية بالصحة الإنجابية وكذلك وسائل تنظيم الأسرة .

٥- التعليم الإجباري إلى مرحلة معينة يكتمل فيها نمو الفتاة بيولوجياً و نفسياً وعقلياً.

قائمة المصادر:

١. القرآن الكريم و السنة النبوية.

٢. وثائق منشورة:

- بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤م - الجهاز المركزي للإحصاء .
- التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر، ١٩٩٩ الجهاز المركزي للإحصاء .

٣. الرسائل العلمية :

- بلقيس محمد جباري ، التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب بالمعاملة الو الدية والصحة النفسية للأبناء – دراسة نفسية تطبيقية في المجتمع اليمني – جامعة صنعاء ٢٠٠٣م.

٤. كتب :

- زواج والعلاقات الاسرية ، دكتورة سناء الخولي ، كلية التربية جامعة الإسكندرية ، دار النهضة.
- زايد محمد جابر ، عايش علي عواس-الإسلام ومناهضة العنف ضد المرأة – اللجنة الوطنية للمرأة –الطبعة الثانية ديسمبر ٢٠٠٥م.
- مشروع الاعلام السكاني – الكتاب المرجعي – المجلس القومي للسكان القاهرة – وحدة الانتاج الاعلامي.

٥. التقارير والدراسات:

- د عادل الشرجبي ، نورية حمد ، حسينة القادري ، نجاة صائم ، أحمد العمري ، اشراق الإرياني ، بلقيس ابواصبع ، إنطلاق المتوكل ، محمد القيادي ، شوقي القاضي - الزواج المبكر في اليمن - بحث معلوماتي لحملة مناهضة الزواج المبكر في محافظتي حضرموت والحديدة . – دراسات النوع الاجتماعي والتنمية.
- حسام الدين عفانه ، الزواج المبكر،دراسة موجزة/ مقدمة لمؤتمر المرأة الفلسطينية و تحديات الأسرة المعاصرة المنعقد في جامعة النجاح الوطنية ٢٤-٢٠٠٠/٤/٢٥.
- أبتسام محمد الظفري ، الزواج المبكر والتعليم ، اللجنة الوطنية للمرأة .
- نجاة صائم، الزواج المبكر، أوراق العمل المقدمة للمؤتمر الوطني الأوللمناهضة العنف ضد المرأة.
- عفاف محمد الحيمي، الزواج المبكر وأثاره الاجتماعية - اللجنة الوطنية للمرأة.
- ملخص أوراق عمل المؤتمر الوطني الثالث للمرأة – مارس/٢٠٠٥.

٦. مقالات :

- زواج الصغيرات إجهاض لأحلام الطفولة - مجلة شيماء النصف سنوية العدد (٤) يناير ٢٠٠٦م .

٧. مقالات في دوريات:

- جامعة عدن ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية – مجلة علمية محكمة – نصف سنوية، المجلد السابع ، العدد ١٤ مايو – اغسطس ٢٠٠٤م ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
- حياتنا مجلة دورية تصدر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع مشروع إدماج الأنشطة السكانية في مجال الشباب . العدد (١).